

مذكرة رير أعمال لجنة المراجعة
لشركة النصر للملابس والمنسوجات (كابو)
عن الجلسة المنعقدة في ٢٠٢٢/١٠/٥

انه فى يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٢/١٠/٥ اجتمعت لجنة المراجعة المشكلة بموجب قرار مجلس الادارة برئاسة :-

السيد الأستاذ / ناصر السيد محمد حسن
وعضوية كلا من :-

السيدة الأستاذة / نهى حسين خطاب

السيدة الأستاذة / عبلة عادل خيرى

وبحضور السيد الأستاذ/ عماد اسكندر رئيس القطاع المالى
كما حضر من مكتب بيكر تلى - مراقب حسابات الشركة السادة:

- أ / حسن بسيونى
- أ عمرو الشرقاوى
- أ / احمد عبد الباقي

وذلك للنظر فى القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ، حيث قامت اللجنة :

تم المناقشة لنتائج مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ، وقد ابدى السيد مراقب الحسابات التحفظات الآتية:

١- لم نواف بأثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الادوات المالية على عناصر القوائم المالية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وما يتبع ذلك من أثر على الخسائر المرحلية اول العام.
رد رئيس القطاع المالى:

إن تطبيق معيار (٤٧) يتطلب اعداد تحليل بأعمار الديون ربع سنوي للسنة الحالية والستينين السابقين، ونظراً لعدم وجود نظام ألى للتسجيل بالقطاع المالى يمكن من إعداد التحاليل المطلوبة، لم نتمكن من تطبيق المعيار.

وتجدر الاشارة أنه بمجرد تطبيق نظام ERP سيكون هناك امكانية لذلك (فى حالة إمكانية توفير البيانات المطلوبة عن السنوات السابقة).

٢ - لم تقم الادارة بارسال مصادقات الى العملاء واصحاب الارصدة المدينة والموردين واصحاب الارصدة الدائنة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وبالتالي لم نتمكن من التتحقق من وجود تلك الارصدة وتم الاعتماد على الارصدة الدفترية في ذلك التاريخ.

رد رئيس القطاع المالي:

- لم يقم فريق المراجعة بالتواصل مع ادارة الشركة في هذا الشأن حيث أنه يجب أن يتم تصدير المصادقات تحت اشراف مكتب المراجعة لضمان الحيادية والتتحقق من الأرصدة المرسلة. كما أنه يجب تحديد آلية الربط بين الأرصدة التي ستدرج في المصادقة (سداد أرصدة مارس أو مايو) وأرصدة نهاية العام.
- على مدار السنوات السابقة لم يكن هناك جدوى حقيقية من ارسال مصادقات نظراً للعدم الجدوى من الرد حيث أن كافة الذين نتعامل معهم كيانات صغيرة لا تهتم بالرد. وقد تم تأكيد ذلك مع سعادتكم خلال السنوات الثلاثة السابقة والتي لم نتسلم فيها أى رد على مصادقات بل تم ارسال مصادقات مع متذوبين ولم نتلقى الرد ايضاً. هذا الأمر ملموس من قبل فريق العمل على مدار الثلاث سنوات السابقة، والذي كان يقوم باتخاذ اجراءات مراجعة بديلة للتتحقق من الأرصدة.
- وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، فإن المصادقات وسيلة للتتحقق من الأرصدة من ضمن عدة وسائل للتحقق من الرصيد، وبناء على العينات التي قام فريق العمل بطلبها فإن لدى سعادتكم كافة البيانات التي تؤكد وجود هذا الرصيد، حيث تم فحص أرصدة العملاء والموردين والأرصدة المدينة والدائنة بالكامل من قبل فريق العمل (على مدار ٦ أسابيع)، وتم القيام بإجراءات الحد الفاصل واتباع كافة الخطوات التي تغطي متطلبات المراجعة من حيث الوجود والاتمام.
- قام فريق المراجعة بالمراجعة اللاحقة لتلك الأرصدة والتي أثبتت تحصيل / سداد مبالغ جوهرية من الأرصدة الموجودة (بخلاف الأرصدة الحكومية) الأمر الذي يؤكد وجود تلك الأرصدة ويدعم نتائج الفحص المستند.

٣ - لم يتم الافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر الحريق الذي نشب بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٢ في احد مخازن الشركة بعد تاريخ القوائم المالية وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) الاحداث اللاحقة.

رد رئيس القطاع المالي:

جارى حصر الآثار حتى الأن ولا يوجد قيمة محددة حيث أن الحريق نشب فى مبنى مكون من ٦ أدوار به ٦ مخازن، وبالرغم من ابعاث الحريق فى الدور الثانى إلا أنه يوجد تلفيات بكلفة الأدوار نتيجة عمليات الاطفاء، ويتعين اجراء جرد كامل لحصر التلفيات وذلك بالتنسيق مع شركة التأمين. وقد تأخر البدء فى الجرد لحين ورود اذن النيابة لدخول المبنى وقد تم اطلاع مراقب الحسابات بكافة المستندات الخاصة بالموضوع.

وتتجدر الاشارة أن الجرد بدأ يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ وتحت اشراف خبير شركة التأمين وسوف يتم الاعلان عن النتائج بمجرد انتهاء الجرد والوصول لقيمة التلفيات.



وقد اوصت لجنة المراجعة بقيام الادارة التنفيذية بالشركة ورئيس القطاع المالي بسرعة اتخاذ اللازم لتدارك تلك التحفظات.

كما اوصت لجنة المراجعة لمجلس الادارة بالاتى:

- اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.
- دراسة الملاحظات المعدة من جانب السيد مراقب حسابات الشركة مع اللجنة التنفيذية للشركة ويعرض على اللجنة التقرير النهائي الذى يتم التوصل اليه بشأنها، ويعرض عليها خطة العمل والبرنامج الزمنى لعلاجها.
- انشاء ادارة للمراجعة الداخلية بالشركة
- تقرير زيادة فى اتعاب مراقب حسابات الشركة على الا تتخطى ٤٠٪ من الاعتبال الحالية.
- نظرا لطلب مراقب الحسابات انشاء لجنة للحكومة وللجنة لادارة المخاطر توصى اللجنة بالعرض على المجلس لاتخاذ القرار فى هذا الشأن.
- ان يتم تكليف مكتب خارجي لوضع اجراءات وسياسات الاعمال بالشركة على ان يتم الانتهاء من ذلك خلال ٦ شهور وعلى ان ت تعرض قيمة الاعتبال التى تم التوصل اليها على لجنة المراجعة قبل اتمام التعاقد.

رئيس اللجنة

أ/ ناصر السيد محمد حسن

